إضافة الاسم إلى اسم بمعناه
بين المنع والجواز
دراسة نحوية تحليلية

إعداد

د. إبراهيم صالح رجاء العوفي

الأستاذ المساعد في كلية اللغة العربية بالجامعة الإسلامية

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام خير مبعوث للعالمين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه، ومن والاه، واهتدى بهداه صلاة وسلامًا دائمين إلى يوم الدين.

أما بعد:

فإن الاشتغال بالعربية دارسة وبحثًا وتدريبًا لهو من أجل الأمور التي يرجو بها الباحث والدارس الأجر والمثوبة من الكريم المنان، ولا غرو في ذلك فقد اختارها الله من بين سائر اللغات؛ لتكون وعاء لكتابه العزيز، ولسانًا لصفوة خلقه وأفضل رسله؛ نبينا محمد ﷺ.

إن لغة هذا شأنها، وهذه منـــزلتها لحرية بأن تقضى الأوقات، وتستنفذ الطاقات في خدمتها، والدفاع عنها، والكشف عن كنوزها، واستخراج دررها ولطائفها، وتوضيح غامضها، وبيان إعجازها، وغريبها.

إن المتأمل في تراثنا اللغوي ليعجب أشد العجب من جهد بذله السابقون، وعلم سطّره السالفون في خدمة لغة القرآن، بلا كلل أو ملل، يشهد لهم بذلك ما تزخر به أرفف المكتبات بجميع أنواعها من مؤلفات مبسوطة ومقتضبة، في شتى فنونها، نحوًا، وصرفًا، وعروضًا، ولغة، وإعجازًا وبلاغة، وأدبًا وشعرًا.

وفي أثناء اطلاعي على بعض ما سطرته أقلامهم المباركة، وما أملته عقولهم الصافية الممتلئة علمًا بأسرار وكنوز لغة القرآن، استوقفني نقاش حاد، وخلاف بينهم في فرع من فروع الإضافة، وهو إضافة الاسم إلى اسم آخر يوافقه في المعنى، هل يجوز هذا النوع من الإضافة أم لا يجوز، وقد استمسك المجيزون

بشواهد قرآنية، وأخرى مروية عن العرب، وبعد التأمل في المسألة، وجدت أن إضافة الاسم إلى آخر بمعناه مسألة جديرة ببحث يزيل إشكالها، ويوضح غامضها فقد يظن بعض الباحثين أن هذه المسألة من المسائل التي وقع النحاة فيها في تضارب وتناقض، إذ يمنعونها في الوقت الذي يوجبون بعض صورها، فأردت استجلاء المسألة، وتوضيحها، وسرد ما فيها من خلاف، وشواهد، والتعليق عليها بما تيسر لدي من علم، معتمدًا في ذلك على الباري جل في علاه، ثم ما توفر لدي من مصادر ومراجع لأئمة اللغة وأساطينها.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

يمكنني أن أجمل أهمية الموضوع، وأسباب اختياري له في النقاط التالية:

١- كثرة الشواهد القرآنية، والمرويات عن العرب شعرًا ونثرًا، التي حصل فيها إضافة بين اسمين بمعنى واحد.

٢- وقوع كثير من الدارسين والباحثين في إجمال الحكم على هذا النوع من الإضافة بالمنع، والحق أن في ذلك تفصيلا واسعًا.

٣- توضيح بعض القواعد النحوية وتفصيلها، فقد يظن بعض الباحثين أن النحاة وقعوا في تناقض لا مبرر له، فهذا النوع من الإضافة يبدو للنـــاظر في قواعدهم أنهم منعوه وأوجبوه في الوقت نفسه، كما سيظهر من خلال هـــذه الدراسة.

٤- كثرة التأويل للمسموع في مثل هذا النوع من الإضافة، ومعرفة أسبابه.

خطة البحث:

اعتمدت في دراسة هذا الموضوع على خطة، تتكون من مقدمة وتمهيد وفصلين، وخاتمة، على النحو الآتي:

المقدمة: وفيها أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وخطة البحث، ومنهجي فيه.

التمهيد: ويشمل تعريف الإضافة، وأنواعها، وأغراضها بإيجاز.

الفصل الأول: الإضافة بين اسمين بمعنى واحد، وفي أحدهما فضل معنى.

وفيه مبحثان:

المبحث الأول:ما اتفق على جواز إضافته.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ما تحتاج الإضافة فيه إلى تأويل.

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: إضافة المسمى إلى الاسم.

المسألة الثانية: إضافة الاسم إلى المقصود بالنسبة.

المطلب الثاني: ما لا تحتاج الإضافة فيه إلى تأويل.

وفيه مسألة واحدة: إضافة العام إلى الخاص.

المبحث الثاني: ما اختلف في جواز إضافته.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: إضافة الصفة إلى الموصوف.

المطلب الثاني: إضافة الموصوف إلى الصفة.

الفصل الثاني: الإضافة بين اسمين بمعنى واحد، وليس في أحدهما فضل معنى.

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: ما اتفق فيه لفظا المتضايقين.

المبحث الثاني: ما اختلف فيه لفظا المتضايقين.

الخاتمة: وفيها نتائج البحث وثمراته، والتوصيات.

الفهارس.

منهجي في هذا البحث:

سرت في هذا البحث على المنهج الوصفي، التحليلي، وفق الخطوات التالية:

أولاً: جمعت مادة البحث، وصنفتها على حسب الخطة أعلاه.

ثانيًا: بدأت بالشواهد القرآنية والشعرية والنثرية التي تخص كل مسألة أوردها، ثم بيّنت آراء العلماء فيها، والخلاف إن كان هناك خلاف بينهم، مرجحًا ما أراه راجحًا، وبينت أسباب الترجيح ومبرراته.

ثالثًا: نسبت الآراء إلى أصحابها، وأوردت النصوص من كلام النحويين إن اقتضت الحاجة ذلك، وأحيانًا اكتفي بنسبة الرأي إلى صاحبه بدون إيراد نص كلامه.

رابعًا: عقبت على المسألة محل النـــزاع في الغالب، وأوردت في هذا التعقيب ما أراه في المسألة.

خامسًا: عزوت الآيات إلى سورها، وذكرت أرقامها.

سادسًا: خرجت الأبيات، فنسبتها لأصحابها ما أمكنني ذلك ووثقتها من مراجعها.

وبعد فقد بذلت في هذا البحث الجهد والطاقة، فإن وفقت فمن الله وحده، وإن كانت الأخرى فمن ضعفي وعجزي، فما أنا إلا بشر يصيب ويخطئ ويسهو ويغفل، وهذه طبيعة البشر، والكمال المطلق لله وحده.

وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

۞۞۞

التمهيد

تعريف الإضافة:

لغة: مطلق الإسناد(١)، مشتقة من الفعل أضاف؛ بمعنى أمال، وأسند تقول:هو مضاف إلى كذا، أي: ممال إليه.

قال في اللسان: "وكل ما أميل إلى شيء، وأسند إليه فقد أضيف، قال امرؤ القيس(٢):

فلما دخلناه أضفنا ظهورنـــا إلى كل حاريّ فشيب مشطّب

أي أسندنا ظهورنا إليه وأملناها"(٣) أ.هـ

وعينها ياء، لأخذها من الضيف، لاستناده إلى من ينزل عليه، وأصلها إضياف، فُعل بها ما فُعل بإقامة(٤).

اصطلاحًا: ذكر النحويون تعريفات للإضافة، اذكر منها اثنين:

الأول: هي نسبة تقييدية بين اسمية توجب لثانيهما الجرّ أبداً(٥).

الثاني: إسناد اسم إلى غيره، على تنزيل الثاني من الأول منزلة التنوين أو ما يقوم مقامه(٦).أ

ويسمى الجزء الأول: المضاف، والثاني: المضاف إليه، ويجب تجريد الأول من التنوين ومن النون، نحو: غلامُ زيدٍ، وغلاما زيدٍ، وضاربا عمرو(٧).

---

(١) ينظر: شرح الشذور ٣٠٥، والتصريح ٢٣/٢، وحاشية الصبان ٢٣٧/٢.

(٢) ينظر: اللسان مادة (ض ي ف)، والتصريح ٢٣/٢.

(٣) مادة (ض ي ف).

(٤) ينظر: حاشية الخضري ٣/٢.

(٥) ينظر: الصبان ٢٣٧/٢، والخضري ٣/٢.

(٦) ينظر: شرح الشذور ٣٠٦، والتصريح ٢٤/٢.

(٧) ينظر: شرح الكافية ٢٣٥/٢، وشرح ابن عقيل ٤٠/٢، والتصريح ٢٤/٢.

أقسام الإضافة:

تنقسم الإضافة إلى ثلاثة أقسام(١):

أحدها: إضافة بمعنى (من)، وضابطها: كون المضاف بعض المضاف إليه مع صحة إطلاق اسمه عليه؛ نحو: ثوبُ خَزّ، وخاتم فضةٍ.

يقول ابن مالك: "فالثوب بعض الخز، ويصح إطلاق اسمه عليه، والإخبار به عنه، وكذلك الخاتم بالنسبة إلى الفضة"(٢).

الثاني: إضافة بمعنى (في)، وضابطها: أن يكون المضاف إليه ظرفًا واقعًا فيه المضاف؛ نحو قوله تعالى: ژگ گژ(٣)، أي: في السجن، وقوله جل وعلا: ژٹ ٹ ٹ ٹژ(٤).

يقول ابن مالك: "وقد أغفل النحويون التي بمعنى (في)، وهي ثابتة في الكلام الفصيح، بالنقل الصحيح"(٥).

الثالث: إضافة بمعنى اللام، وهي الأكثر؛ لأنها الأصل(٦).

والمراد باللام: لام الملك كما في قولك: كتاب زيدٍ، أو لام الاختصاص؛ نحو: يوم الأحد، وعلم الفقه، فهي على معنى اللام حتى وإن لم يصح التصريح بها، فيكفي إفادة مدلولها، وهو الاختصاص(٧).

---

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٢٣/٣، وشرح الكافية للرضي ٢٣٧/٢.

(٢) شرح التسهيل له ٢٢٣/٣.

(٣) يوسف/ من الآية ٤١.

(٤) سبأ/ من الآية ٣٣.

(٥) شرح التسهيل له ٢٢١/٣.

(٦) ينظر: الأصول لابن السراج ٥/٢، وشرح التسهيل ٢٢١/٣-٢٢٣، وشرح الكافية للرضي ٢٣٧/٢.

(٧) ينظر: شرح الكافية للرضي ٢٣٨/٢، وحاشية الخضري ٥/٢.

وبالنظر إلى الغرض من الإضافة، والفائدة التي يحصل عليها المضاف من المضاف إليه، قسم جمهور النحاة الإضافة إلى قسمين(١):

الأول: إضافة معنوية؛ لأن فائدتها ترجع إلى المعنى؛ أي: تفيد المضاف تخصيصًا أو تعريفًا، نحو: هذا رجل علمٍ، وهذا رجل العلمِ.

والتعريف والتخصيص أمران معنويان لا لفظيان.

وتسمى محضة؛ لأنها خالصة من تقدير الانفصال.

يقول ابن الحاجب في تعريفها: "فالمعنوية أن يكون المضاف غير صفة مضافة إلى معمولها"(٢).

وقال -أيضًا-: "وتفيد تعريفًا مع المعرفة، وتخصيصًا مع النكرة"(٣).

الثاني: إضافة لفظية؛ لأن فائدتها ترجع إلى اللفظ فقط، وتسمى غير محضة؛ لأنها في تقدير الانفصال(٤).

وضابطها: أن يكون المضاف وصفًا عاملاً؛ نحو: هذا ضاربُ زيدٍ، وحسن الوجهِ.

الثالث: الإضافة الشبيهة بالمحضة، وهو نوع زاده ابن مالك وضرب له صورًا سبعًا، إذ قال: "وإضافة الاسم إلى الصفة شبيهة بمحضة لا محضة، وكذا إضافة المسمى إلى الاسم، والصفة إلى الموصوف والموصوف إلى القائم مقام

---

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٢٥، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٣٧ وما بعدها.

(٢) شرح الكافية ٢/٢٣٨.

(٣) المصدر السابق نفسه.

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٢٥، وما بعدها، وشرح الكافية ٢/٢٤٨.

الصفة، والمؤكد إلى المؤكد، والملغي إلى المعتبر، والمعتبر إلى الملغي"(١).

وكثير من الصور التي ذكرها داخله في صلب بحثي هذا، وسيأتي لها مزيد تفصيل وتوضيح في ثنايا هذا البحث، والله الموفق.

(١) شرح التسهيل ٣/٢٢٥-٢٢٦.

الفصل الأول

الإضافة بين اسمين بمعنى واحد، وفي أحدهما فضل معنى

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: ما اتفق على جواز إضافته.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ما تحتاج الإضافة فيه إلى تأويل.

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: إضافة المسمى إلى الاسم.

المسألة الثانية: إضافة الاسم إلى المقصود بالنسبة.

المطلب الثاني: ما لا تحتاج الإضافة فيه إلى تأويل.

المبحث الثاني: ما اختلف في إضافته:

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: إضافة الصفة إلى الموصوف.

المطلب الثاني: إضافة الموصوف إلى الصفة

المبحث الأول
ما اتفق على جواز إضافته

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ما تحتاج الإضافة فيه إلى تأويل.

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: إضافة المسمى إلى الاسم.

المسألة الثانية: إضافة الاسم إلى المقصود بالنسبة.

المطلب الثاني: ما لا تحتاج الإضافة فيه إلى تأويل.

وفيه مسألة واحدة: إضافة العام إلى الخاص.

المطلب الأول
ما تحتاج الإضافة فيه إلى تأويل

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: إضافة المسمى إلى الاسم.

المسألة الثانية: إضافة الاسم إلى المقصود بالنسبة.

المسألة الأولى

إضافة المسمى إلى الاسم

ذكر النحاة أن الاسم لا يضاف إلى ما اتحد معه معنى، وأولوا ما ورد عن العرب وفيه هذه الإضافة الممنوعة، فأحيانًا يؤولون المضاف بالمسمى والمضاف إليه بالاسم، وأحيانًا أخرى يكون التأويل بالعكس.

فمما ورد من النوع الأول: إضافة الاسم إلى اللقب، حيث قالت العرب: هذا سعيدُ كرزٍ، بالإضافة، مع أن سعيداً هو نفسه كرز، وما كرز إلا لقب لسعيد، بيد أن في كرز معنى زائدًا، وهو إفادته الذم، إذ العرب إنما تسوق الألقاب لغرض المدح أو الذم.

وقد ورد عن العرب قولهم -أيضًا-: هذا قيس قفّةَ قد جاء، وهذا زيدُ بطةَ(١)، وغير ذلك كثير.

فقفة، وبطة ألقاب لقيس وزيد، ومن المعلوم أن العرب يقدمون الاسم على اللقب، وذلك للعلل التالية(٢):

أولاً: **أن** الاسم سابق على اللقب في أصل الوضع، فقدّم عليه.

ثانيًا: أن الغالب في اللقب أن يكون منقولا من اسم غير إنسان كبطة، فلو قُدّم؛ لتوهم أن المراد مسماة الأصلي، وذلك مأمون بتأخيره.

ثالثًا: أن اللقب يشبه النعت في إشعاره بالمدح أو الذم، والنعت لا يتقدم على المنعوت، فكذلك ما أشبهه.

---

(١) ينظر: الكتاب ٣/٢٩٤-٢٩٥، والمقتضب ٤/١٦، وشرح الكافية الشافية ١/٢٥٠، والتذييل والتكميل ١/٣١٧.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/١٧٤، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٦٨، وشرح الأشموني ١/١٣٠، والتصريح ١/١٢١.

رابعًا: أن اللقب فيه العلمية مع شيء من معنى النعت، فلو قُدّم لأغنى عن الاسم، ويكون ذكر الاسم بعده لا فائدة منه.

ومن المعروف في قواعد النحاة أن اللقب تابع للاسم في إعرابه، على البيان أو البدل(١).

ولكنه إذا جاء مع الاسم مفردين، كما في المثل السابقة أوجب نحاة البصرة إضافة الاسم إلى اللقب.

يقول سيبويه: "هذا باب الألقاب؛ إذا لقبت مفردًا بمفرد أضفته إلى الألقاب، وهو قول أبي عمرو، ويونس، والخليل، وذلك قولك: هذا سعيد كرزٍ، وهذا قيس قفّةَ قد جاء، وهذا زيدُ بطة، فإنما جعلت قُفّة معرفة؛ لأنك أردت المعرفة التي أردتها إذا قلت: هذا قيس، فلو نونت قفة، صار الاسم نكرة؛ لأن المضاف إنما يكون نكرة ومعرفة بالمضاف إليه، فيصير قفة ههنا كأنها كانت معرفة قبل ذلك، ثم أضفت إليها"(٢).

وبمثل ما قال سيبويه قال المبرد، وهذا نص كلامه: "إذا لقبت مفردًا بمفردٍ أضفته إليه، لا يجوز إلا ذاك، فتقول: هذا قيسُ قُفّةَ يا فتى، وهذا سعيدُ كرزٍ"(٣).أ.هـ

وعللوا وجوب الإضافة بأن أصل الألقاب أن تجري على أصل التسمية، وليس حق الرجل أن يُسمّى باسمين مفردين، ولكن مفرد ومضاف"(٤). أ.هـ

وبمثل هذا التعليل علل السيرافي إذ قال: "وإنما أضيف؛ لأن أصل أسمائهم

---

(١) ينظر: أوضح المسالك ١/١٢٠.
(٢) الكتاب ٣/٢٩٤-٢٩٥.
(٣) المقتضب ٤/١٦.
(٤) المصدر السابق نفسه.

اسم مفرد، أو مضاف، فالمفرد: زيدٌ، وعمرو، والمضاف: عبد الله، وامرؤ القيس، وكنية، هي مضافة -لا غير- كقولنا: أبو زيد، وأبو عمرو، وأم جعفر، وأم الحمارس.

وليس لهم اسمان مفردان يستعمل كل واحد منهما مفردًا، فلو جعلوا سعيدًا مفردًا، وكرزًا مفردًا؛ لخرجوا عن منهاج أسمائهم في اسمين مفردين لشخص واحد، وإذا أضافوا فله نظير"(١). أ.هـ

وخالفهم نحاة الكوفة، وبعض البصريين(٢)، إذ يرون جواز الاتباع على البدلية، أو عطف البيان، ويرون جواز القطع -أيضًا- إلى النصب بإضمار ناصب، أو إلى الرفع بإضمار مبتدأ.

واختاره ابن مالك، حيث قال: "ومن العلم اللقب، ويتلو -غالبًا- اسم ما لقب به بإتباع، أو قطع مطلقًا، وبإضافة -أيضًا- إن كانا مفردين"(٣). أ.هـ

ومما لا شك فيه أن القول بوجوب الإضافة في مثل هذا يلزم منه إضافة الشيء إلى نفسه، ولذلك اضطروا إلى التأويل، فأولوا الأول بالمسمى، والثاني بالاسم(٤).

ويلزم منه -أيضًا- اطّراد التأويل؛ لأن الإضافة في مثل هذا واجبة عند نحاة البصرة، وهم إنما يؤولون إذا اضطروا إلى ذلك، فكيف يجعلون التأويل مطّردًا، وقولهم هذا -لا شك- مشكل، وفيه مخالفة واضحة لما أصلوه من أن التأويل لا يصار إليه إلا في أضيق الحدود.

---

(١) شرح الكتاب ١٣٥/١٢.
(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢٥٠/١، والتذييل والتكميل ٣١٧/١، والارتشاف ٩٦٥/٢، وشرح الأشموني ١٣١/١.
(٣) شرح التسهيل له ١٧٣/١.
(٤) ينظر: شرح ابن يعيش ٩/٣، وشرح التسهيل ١٧٣/١.

ولذلك علق ابن هشام على رأيهم بقوله: "وجمهور البصريين يوجب هذا ويردّه النظر"(١).

والذي يظهر لي –والله أعلم– قوّة مذهب الكوفيين، ومن وافقهم؛ لأمرين:

الأول: الاتباع والقطع لا يحوجان إلى مخالفة الأصل، ولا يلجئان إلى التأويل.

الثاني: أن التأويل الذي ذكروه، بعيد من حيث النظر؛ لأن العربي لما أضاف لم يرد بالأول المسمى وبالثاني الاسم، وإنما أراد المسمى والاسم معًا، وإنما أضاف ليتعرّف سعيد أكثر، فكأنه اعتقد تنكير المضاف فأضافه إلى كرز؛ ليكتسب التعريف، ولا شك أن اللقب أعرف من الاسم؛ لأن فيه مدلول الاسم وزيادة(٢).

والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن هنا: ما نوع هذه الإضافة، أمحضة هي أم غير محضة؟

وللإجابة على هذا السؤال، نقول: إن النحاة اختلفوا في نوع الإضافة هذه على ثلاثة آراء، كالآتي:

الأول: ذهب جمهورهم(٣) إلى أنها معنوية محضة؛لإفادتها أمرًا معنويًا، وهو التعريف، ففي قولك: جاء سعيد كرزٍ، اكتسب سعيد التعريف بإضافته إلى كرز، إذ اعتقد في سعيد التنكير، يقول ابن يعيش: "فأما إضافة الاسم إلى

---

(١) أوضح المسالك ١/١٢١.
(٢) ينظر: شرح ابن يعيش ٣/٩، وشرح الجمل لابن خروف ٢/٦٧٨.
(٣) ينظر: الارتشاف ٢/٩٦٥، وموصل النيل لشرح التسهيل ٩٦٩.

اللقب؛ نحو: سعيدُ كرزٍ، وقيس بطةَ، فذلك جائز غير ممتنع، وإن كانا لعين واحدة، وذلك من قبل أنه لما اشتهر باللقب حتى صار هو الأعرف، وصار الاسم مجهولاً، كأنه غير المسمى بانفراده، اعتقد فيه التنكير، وأضيف إلى اللقب للتعريف، وجعلوا الاسم مع اللقب بمنزلة ما أضيف ثم سُمي به؛ نحو: عبد الله، وعبد الدار، وكان اللقب أولى أن يضاف إليه؛ لأنه صار أعرف"(١). أ.هـ

وكذا علل ابن خروف، إذ قال: "ولا تضاف المعارف، فإن أردت إضافة شيء منها نكّرته ثم أضفته، وذلك في إضافة الاسم العلم إلى اللقب، وذلك أن تلقب زيدًا ببطة، فتنكر زيدًا، وتضيفه إلى بطة فيتعرّف به"(٢).

الثاني: ذهب بعضهم إلى أن هذه الإضافة لفظية غير محضة، وحجتهم: أنها من إضافة الشيء إلى نفسه، والشيء لا يتعرّف، ولا يتخصص بنفسه(٣).

الثالث: ذهب ابن مالك إلى أنها إضافة شبيهة بالمحضة، إذ قال: "والحاصل أن إضافة هذا النوع منويّة الانفصال؛ لأصالتها بالاطراد، والإغناء عن ترك الظاهر، ومع ذلك لا يحكم بتنكير مضافها لشبهه بما لا ينوي انفصاله من كونه غير واقع موقع فعل، وكون تاليه غير مرفوع المحل ولا منصوبه،...

ومن إضافة المسمى إلى الاسم قولهم: سعيد كرزٍ، فإن سعيد علم، وكرز لقب والشخص المدلول عليه بهما واحد، لكن الاسم قبل اللقب في الموضع فقدّم عليه في اللفظ، وقصد بالمقدم المسمى؛ لتعرضه إلى ما يليق بمجرد اللفظ

---

(١) شرح المفصل له ٩/٣.
(٢) شرح الجمل له ٦٧٨/٢.
(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٧١/٢، والارتشاف ١٨٠٦/٤، وشرح الأشموني ٢٤٢/٢.

من نداء، وإسناد، فلزم أن يقصد بالثاني مجرد اللفظ، لتثبت بذلك مغايرة ما، حتى كأن قائل: جاء سعيدُ كرزٍ، قد قال: جاء مسمى كرز"(١).

وهو قد نص على أنها شبيهة بالمحضة، عندما قال: "وإضافة الاسم إلى الصفة شبيهة بمحضة لا محضة، وكذا إضافة المسمى إلى الاسم... إلخ"(٢). أ.هـ

ويفهم من كلام ابن مالك أن لهذه الإضافة اتصالاً من جهة أنه لم ينو معها ضمير، كما نوى مع الصفة المضافة إلى معمولها، وانفصالاً من قبل أن المعنى على التبيعة، لكن مع هذا الانفصال لم يحكم بتنكير المضاف مراعاة لشبهة بالمتصل لفظا ونية.

قلت: الذي يظهر لي –والله أعلم– أن الإضافة في مثل هذا إضافة معنوية محضة لشهرة العلم بلقبه، وتنوسي الاسم العلم وأطرح، حتى صار كالنكرة، فأضيف للتعريف.

أما ما ذهب إليه ابن مالك فهو بعيد، لأن الإضافة فائدتها إما أن تعود إلى المعنى، فهي معنوية، أو إلى اللفظ فهي لفظية، ولا ثالث لهما.

---

(١) شرح التسهيل ٣/٢٣٠-٢٣١.
(٢) شرح التسهيل ٣/٢٢٥.

المسألة الثانية

إضافة الاسم إلى المقصود بالنسبة

ويمكننا أن نقسم هذا النوع من الإضافة إلى ثلاثة أقسام كالآتي:

الأول: لفظا (ذو)، (وذات) إذا أضيفا إلى المقصود بالنسبة، كقولهم: جئت ذات صباح، وجئت ذات مرّة، فقد أضيف ذو إلى صباح، والمقصود بالنسبة هو الصباح، وهو يحمل معنى (ذا)، ولذلك أولوه فقالوا: جئت وقتًا صاحب هذا الاسم الذي هو الصباح، وكذا (ذات)؛ أي جئت مرّة صاحبة الاسم(١).

ومن الشواهد الواردة عن العرب في ذلك ما يأتي:

قول الشاعر(٢):

على كل ذي مَيْعَةٍ سابح ... يقطع ذو أبهريه الجزاما

أي يقطع أبهراه الجزاما.

وقول الآخر(٣):

عزمت على إقامة ذي صباح ... لأمر ما يُسَوَّد من يسود

---

(١) ينظر: شرح الكافية للرضي ٢٦٩/٢.

(٢) البيت لبشر بن أبي خازم في ديوانه ١٨٨، والشعر والشعراء ١٦٤، وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٢٣١/٣، والارتشاف ١٨٠٨/٤.
والشاهد في قوله: (ذو أبهريه) حيث أضاف ذو إلى أبهريه، والمقصود بهما شيء واحد، والأبهر: عرف مكتنف الصلب، وأراد الشاعر جنبيه، والمعنى: أن هذا الفرس إذا أسرع انتفخ جنباه، وقطع هذا الانتفاخ حزامه.

(٣) البيت لأنس بن مدركة في المفصّل ٨٠، وشرحه لابن يعيش ١٢/٣، واللسان (ص ب ح) ولرجل من خثعم في الكتاب ٢٢٦/١، وشرح الكافية للرضي ١٨/٢، ١٣٥/٣، وبلا نسبة في المقتضب ٣٤٥/٤، والمقاصد الشافية ٥٣/٤.
والشاهد فيه إضافة (ذي) إلى صباح، وهو من إضافة الشيء إلى نفسه.

أي عزمت على إقامة صباحٍ.

وقول الآخر(١):

إليكم ذوي آل النبي تطلعت ... نوازعُ من قلبي ظماءٌ وأَلْبُبُ

وقول الآخر(٢):

فكذبوها بما قالت فصبّحهم ... ذو آل حسان يزجي الموت

وقول الآخر(٣):

إذا ما كنت مثل ذوي عَدِيّ ... ودينار فقام عليّ ناعي

وحُكي عن العرب: (هذا ذو زيدٍ)(٤)؛ أي: هذا زيدٌ.

يقول سيبويه: "وذو صباح بمنزلة ذات مرة، تقول: سير عليه ذا صباح أخبرنا بذلك يونس عن العرب"(٥). أ.هـ

---

(١) البيت منسوب للكميت في الخصائص ٢٧/٣، والمفصل ٨٠، وشرحه لابن يعيش ١٢/٣، والمقاصد الشافية ٥٤/٤، وبلا نسبة في شرح الكافية ٢٦٩/٢، والشاهد فيه (إضافة ذو إلى آل النبي)؛ أي: أصحاب هذا الاسم.

(٢) البيت منسوب للأعشى، وهو في ديوانه ١٠٣، والخصائص ٢٧/٣، وشرح ابن يعيش ١٣/٣، والمقاصد الشافية ٥٤/٤، والشاهد في قوله (ذو آل حسان) حيث أضاف ذو إلى آل حسان، وهو من إضافة الشيء إلى نفسه، كأنه قال: فصبحهم آل آل حسان.

(٣) البيت بلا نسبة في الخصائص ٣١/٣، وشرح ابن يعيش ١٣/٣، والشاهد في قوله: (ذوي عَدِي) حيث أضاف ذوي إلى عدي، والمقصود بهما واحد.

(٤) ينظر: الخصائص ٢٧/٣.

(٥) الكتاب ٢٢٦/١.

وقد اختلف النحاة في توجيه هذه الإضافة على أقوال كالآتي:

أولاً: ذهب ابن جني(١)، والزمخشري(٢)، وابن يعيش(٣)، والرضي(٤)، وغيرهم، إلى أن الإضافة هنا من باب إضافة المسمى إلى الاسم.

قال ابن يعيش: "اعلم أنهم قد أضافوا المسمى إلى الاسم مبالغة في البيان؛ لأن الجمع بينهما آكد من إفراد أحدهما بالذكر"(٥).

ولأن المراد بالمضاف هو المراد بالمضاف إليه أولوه على جعل الأول المسمى والثاني الاسم، وزعموا أن هذا التأويل مخرجاً له من دائرة إضافة الاسم إلى موافقه معنى، ولذلك قال ابن جني: "وفيه دليل نحويّ غير مدفوع يدل على فساد قول من ذهب إلى أن الاسم هو المسمى، ولو كان إياه لم تجز إضافة واحد منهما إلى صاحبه؛ لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه"(٦). أ.هـ

والذي يظهر –لي– أن هذا التأويل لا يخرجه من إضافة الشيء إلى نفسه، لما بين المسمى والاسم من تلازم عقلي، يصعب جدًا الفصل بينهما، ولا ضير في إضافة الاسم إلى نفسه إذا اختلف اللفظان، وكان في الثاني منهما فضل معنى يكسبه الأول بإضافته إليه.

ثانيًا: ذهب قوم منهم أبو عبيدة(٧) إلى زيادة لفظ المضاف، فقولك:

---

(١) الخصائص ٣/٢٤-٢٧.
(٢) المفصل ٨٠.
(٣) شرح المفصل له ٣/١٢.
(٤) شرح الكافية ٢/٢٦٩.
(٥) شرح المفصل ٣/١٢.
(٦) الخصائص ٣/٢٤.
(٧) ينظر مجاز القرآن ١/١٦، والخصائص ٣/٢٩-٣٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/١٢.

جئت ذا صباح، أي جئت صباحًا.

ولا يرى ابن جني فرقًا في النتيجة والمحصلة، ولذلك علق على رأي أبي عبيدة بقوله: "فالمعنى –لعمري– ما قاله أبو عبيدة، ولكنه من غير الطريق التي أتاه هو منها، ألا تراه هو اعتقد زيادة شيء، واعتقدنا نحن نقصان شيء"(١).

الثاني: لفظ الاسم إذا أضيف إلى المقصود بالنسبة، كقولهم: (اسم السلام) و(اسم الشيب)، و(اسم الماء)، ومما ورد عن العرب في ذلك ما يأتي:

قول الشاعر(٢):

تداعين باسم الشيب في جوانبه من بَصْرة وسلام

أي تداعين بالشيب، والشيب حكاية صوت المشافر عند الشرب(٣).

وقول الآخر(٤):

إلى الحول ثم اسم السلام ومن يبك حولاً كاملاً فقد

أي إلى الحول ثم السلام عليكما، واسم السلام، هو السلام عليكم.

---

(١) الخصائص ٣/٣٠.

(٢) البيت لذي الرمة في ديوانه ٢/١٠٧٠، وشرح شواهد الإيضاح ٣٠٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/١٤، ٤/٨٢، واللسان (ش ي ب)، وبلا نسبة في شرح الكافية للرضي ١/٦١ و٢/٢٧٢.
والشاهد في قوله (باسم الشيب) حيث أضاف اسم إلى الشيب، والمراد بالاسم الشيب.

(٣) ينظر: شرح ديوان ذي الرمة لأبي النضر الباهلي ٢/١٠٧١.

(٤) البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ٢١٤، والخصائص ٣/٢٩، وشرح ابن يعيش ٣/١٤، واللسان (ع ذ ر)، وهو بلا نسبة في أمالي الزجاجي ٦٣، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٧١، والشاهد في (اسم السلام) حيث أضاف اسم إلى السلام، وهو من إضافة الشيء إلى نفسه.

وقول الآخر(١):

لا يـــنعش الطـــرف إلا مـــا داعٍ يناديه باسم الماء مبغوم

والماء حكاية صوت الظبي، واسم الماء هو الماء، فأضافها إليه، وهما بمعنى واحد.

وقد اختلف النحاة في توجيه مثل هذه الإضافة؛ لأن ظاهرها هو إضافة الشيء إلى نفسه، على أقوال كالآتي:

أولاً: ذهب أبو عبيدة(٢)، والزمخشري(٣)، وغيرهم إلى أن لفظة (اسم) زائدة، وتابعهما ابن مالك، حيث جعل الإضافة في مثل هذا من إضافة الملغي إلى المعتبر(٤).

ولا شك أن الملغي هو الذي يستقيم المعنى بدونه.

وجعل منه قول الشاعر(٥):

يـــا عجبًـــا لعُمـــان الأزد إذ وقد رأوا عبرًا مـــن ســـالف

وقول الآخر(٦):

---

(١) البيت لذي الرمة في ديوانـــه ١/٣٩٠، والخصـــائص ٣/٩٠، والخزانـــة ٤/٣٤٤، والشاهد في قوله (باسم الماء) حيث أضاف اسم إلى الماء، وهو حكاية صوت الظبي.

(٢) ينظر: رأيه في الخصائص ٣/٢٩، وشرح ابن يعيش ٣/١٥.

(٣) المفصل ٨٣.

(٤) شرح التسهيل ٣/٢٣٣.

(٥) البيت للفرزدق في ديوانه ١٠٣، بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٣٣، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٧/٣١٧٥، والشاهد في قولـــه: (لعمـــان الأزد) حيث أضاف عمان إلى الأزد، والمراد الأزد، فكأنه قال: يا عجبًا للأزد.

(٦) البيت بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٣٣، وتمهيد القواعد بشـــرح تسهيل الفوائد ٧/٣١٧٦، والشاهد في قوله (بنان يدي) حيث أضاف بنـــان إلى يدي، والمقصود شلت يدي.

قالت أتعرفني فقلت لقيلهـــا شلّت بنان يدي إذا لم أفعـــل

أي: عجبًا للأزد، وشلت يدي.

والصحيح أن البيتين ليسا من هذا القبيل، وإنما هما من إضافة الخاص إلى العام.

ثانيًا: ذهب ابن جني(١)، ومن وافقه، إلى أنَّ هذه الإضافة من باب إضافة الاسم إلى المسمى، عكس الأولى، إذ قال: "فقوله: باسم الماء، واسم السلام، إنما هو من باب إضافة الاسم إلى المسمى"(٢).

ويقدّر حذف مضاف، والتقدير عنده: ثم اسم معنى الســـلام، إذ قـــال: "ونحن نحمل الكلام على أن هناك محذوفًا... أي: ثم اسم معنى السلام عليكما، واسم معنى السلام هو السلام، فكأنه قال: ثم السلام عليكمـــا، فـــالمعنى – لعمري– ما قاله أبو عبيدة، ولكنه من غير الطريق التي أتاه هو منها، ألا تراه هو اعتقد زيادة شيء، واعتقدنا نحن نقصان شيء"(٣).

ثالثًا: ذهب الرضي إلى أنه لا زيادة، ولا نقصان، بل كلمة (اسم) لها معنى مقصود، إذ قال: "والحق أن الاسم في هذه المواضع المذكورة له معنى، فقوله: اسم السلام؛ أي لفظه الدال عليه وكلمته، يعني سلام عليكم، واسم الماء، واسم الشيب؛ أي صوت الماء، وصوت الشيب"(٤). أ.هـ

قلت: الذي يظهر لي في هذه المسألة –والله أعلم– أن لفظة اسم ليست بزائدة بل هي مقصودة بالمعنى، فقوله باسم السلام، أي بلفظ السلام وهو

---

(١) الخصائص ٣/٣١.
(٢) المصدر السابق نفسه.
(٣) الخصائص ٣/٣٠.
(٤) شرح الكافية ٢/٢٧٣.

السلام عليكم، وكذا باسم الماء؛ أي باللفظ الذي يحكي صوت الظبي، وهو الماء، وكذا باسم الشيب، أي تداعين باللفظ الذي هو صوت المشافر، وهو ما يعرف بالشيب.

وعليه فلا زيادة ولا حذف.

الثالث: لفظ (حيّ) مضافًا إلى المقصود بالنسبة.

ومما ورد عن العرب في ذلك ما يأتي:

قول الشاعر(١):

يا قُرّ إن أباك حـــيّ خويلـــد قد كنت خائفة على الإحماق

المعنى: إنّ أباك خويلد الشخص الحي.

وقول الآخر(٢):

وحيّ بني كلاب قد شـــجرنا بأرمـــاح كأشـــطان القليـــب

المعنى: وبنو كلاب.

وقول الآخر(٣):

ألا قبح الإلـــه بنـــي زيـــاد وحيّ أبـــيهم قـــبح الحمـــار

---

(١) البيت لجبار بن سلمى بن مالك في نوادر أبي زيد ١٦١، والخزانة ٢/٢١٦، وبلا نسبة في الخصائص ٣/٢٨، وشرح ابن يعيش ٣/١٣-١٥، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٣٤، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٧٠، والشاهد في قوله (إن أباك حي خويلد) حيث أضاف كلمة حي إلى خويلد، والمقصود بالحي هو نفسه خويلد.

(٢) البيت بلا نسبة في الأضداد للأنباري ٢٤٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٣٤، وتمهيد القواعد ٧/٣١٧٦، والشاهد في قوله (وحيّ بني كلاب) حيث أضـــاف كلمة حي إلى كلاب، وهو من إضافة الشيء لنفسه.

(٣) البيت ليزيد بن مفرّغ في الخزانة ٤/٣٢٠-٣٢١، وهو بلا نسبة في الخصـــائص ٣/٢٨، وشرح المفصل ٣/١٥، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٧٠، والشاهد فيـــه (وحيّ أبيهم) بإضافة حي إلى أيهم، من إضافة الشيء لنفسه.

المعنى: وأباهم الشخص الحي.

وقول الآخر(١):

وحي بكر طعنًا طعنة فجرى...

واختلف النحاة في إضافة لفظة (حي) إلى ما بعدها، على الأقوال الآتية:

أولاً: ذهب أبو عبيدة(٢)، والزمخشري(٣)، وابن مالك(٤)، وغيرهم، إلى أن لفظة (حيّ) زائدة، والمعنى على سقوطها، يقول الزمخشري: "وحكوا: هذا حيّ زيدٍ، وآتيك وحيّ فلانٍ قائم، وحي فلانة شاهد، وأنشدوا:

يا قر إن أباك حـيّ خويلـد ... قد كنت خائفة على الإحماق

وعن الأخفش أنه سمع أعرابيًا يقول في أبيات: قالهن حيّ رباحٍ. بإقحام حي والمعنى: هذا زيدٌ، وإن أباك خويلدًا، وقالهن رباح"(٥). أ.هـ

ثانيًا: وذهب الفارسي(٦)، وابن جني(٧)، وابن يعيش(٨)، وغيرهم إلى أن الإضافة هذهِ من باب إضافة المسمى إلى الاسم، وليست لفظة (حيّ) بزائدة، إذ يقول ابن جني: "فحيّ هنا مذكر حيّة؛ أي وشخص بكر الحيّ طعنا،

---

(١) البيت بلا نسبة في الخصائص ٢٧/٣، والخزانة ٢١٠/٢، والشاهد في قوله: "وحي بكرٍ، حيث أضاف حي إلى بكر، وهما بمعنى واحد، فكأنه قال: والشخص الحـيّ بكرٍ.

(٢) ينظر: رأيه في الخصائص ٢٩/٣، وشرح ابن يعيش ١٥/٣.

(٣) المفصل له ٨٣.

(٤) شرح التسهيل له ٢٣٤/٣.

(٥) المفصل ٨٣.

(٦) ينظر: رأيه في الخصائص ٢٨/٣.

(٧) المصدر السابق نفسه.

(٨) شرح المفصل ١٥/٣.

وليس الحيّ هنا هو الذي يراد به القبيلة؛ كقولك: حيّ تميم، وقبيلة بكر، إنما هو قولك: هذا رجل حيّ، وامرأة حيّة، فهذا من باب إضافة المسمى إلى اسمه"(١). أ.هـ

وعليه يكون معنى: (إن أباك حيّ خويلد) في البيت السابق: إن أباك خويلدًا من أمره كذا، فكأنه قال: إن أباك الشخص الحيّ خويلدًا من حاله كذا(٢).

ثالثًا: وذهب الرضي إلى أن هذه الإضافة من باب إضافة العام إلى الخاص، إذ يقول: "وأمّا (حيّ) في قولهم: هذا حيّ زيدٍ، فتأويله: شخصه الحيّ، فكأنك قلت: شخص زيدٍ، فهذا من باب إضافة العام إلى الخاص، وإنما ذكروا لفظ (الحيّ) مبالغة وتوكيدًا، فمعنى هذا حيّ زيد، أي المشار إليه عينه، وذاته لا غيره، وإنما ذكروا الذات بلفظ الحيّ توغلاً في باب المبالغة، فإذا قلت: فعله حيّ زيد فكأنك قلت: فعله هو بنفسه، وهو حيّ موجود، إلاّ أنه نسب إليه الفعل وهو معدوم، وهذا حي زيد؛ أي هو هو بعينه حيًّا قائمًا لا ريب فيه، ثم صار يستعمل في التأكيد بمعنى ذاته، وعينه، وإن كان المشار إليه ميتًا"(٣). أ.هـ

والذي يظهر لي –والله أعلم– قوّة مذهب الرضي؛ لأن العرب لما ذكرت لفظة حيًّا هي لم تذكرها هكذا اعتباطًا وإنما أرادت بها معنى، ولا شك أن المبالغة لا تفهم إلا بوجوده، فهذا يبعد زيادتها، فهي مقصودة لذاتها لأداء معنى المبالغة، ويبعد أن تكون من باب إضافة المسمى إلى الاسم، لما بينا سابقًا من

---

(١) الخصائص ٣/٢٨.
(٢) الخصائص ٣/٢٨.
(٣) شرح الكافية له ٢/٢٧٠.

التلازم العقلي بين الاسم ومسماه.

وعليه فالإضافة في مثل هذا إضافة محضة ومعنوية؛ لأن فائدتها تعود إلى المعنى لا اللفظ.

وابن مالك يجعلها من الشبيهة بالمحضة، وقد سبق أن بيّنا ضعف مذهبه(١).

(١) ينظر: ما سبق ص من هذا البحث ١٨.

المطلب الثاني
ما لا تحتاج الإضافة فيه إلى تأويل

وفيه مسألة واحدة:
إضافة العام إلى الخاص

إضافة العام إلى الخاص

تجوز إضافة اللفظ العام إلى اللفظ الخاص، نحو: كُلُّ الدراهم، وعين زيد، وشهر رمضان، ويوم الأحدِ، وكتاب المفصل، وبلد بغداد، وشجر التفاح، ونحو ذلك، وهو كثير لا يحصى، ولا شك أن هذا النوع من الإضافة يدخل في إضافة الاسم إلى موافقه معنى؛ لأن قولك مثلاً: كل الدراهم، أو يوم الأحد، المراد بالمضاف وهو (كل) في المثال الأول، كليّة الدراهم، فالكلية لا تنصرف في هذا المثال إلا للدراهم، والمراد بالمضاف إليه وهو الدراهم، هو كليتها، وكذا يوم الأحد المراد باليوم هو الأحد، والأحد هو اليوم، وهكذا.

ولم يمنع أحد من النحويين هذه النوع من الإضافة، والإضافة فيه معنوية؛ لأن المضاف تعرّف أو تخصص بالمضاف إليه، يقول الرضي: "وإنما جاز ذلك؛ لحصول التخصيص في ذلك العام من ذلك الخاص، ولا ينعكس الأمر؛ أي: لا يضاف الخاص إلى العام المبهم؛ لتحصيل الإبهام، فلا يقال مثلاً: زيد عين؛ لأن المعلوم المتعين بعد ذكر لفظه، وتعيينه لا يكتسي من غيره الإبهام"[1] اهـ.

وكذا عين زيد؛ أي ذاته، وكتاب المفصل...إلخ.

وذهب طائفة من النحاة(٢) إلى أن يوم الأحد، وشهر رمضان، وبلد بغداد، ونحو ذلك من باب إضافة المسمى إلى الاسم؛ أي اليوم المسمى الأحد، والشهر المسمى رمضان، والبلد المسمى بغداد...إلخ.

يقول الشاطبي: "وأما شهر رمضان، وأخواته، فمن باب إضافة المسمى

---

(١) شرح الكافية له ٢/٢٦٧-٢٦٨.

(٢) ينظر: شرح ابن يعيش ٣/٩، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٣٠، والمقاصد الشافية ٤/٣١، وتمهيد القواعد ٧/٣١٧٣.

إلى الاسم، كأنه قال: شهر هذا الاسم، ويوم هذا الاسم"(١).

والذي يظهر من كلام النحاة أن هذا النوع من الإضافة هو من الإضافة المعنوية المحضة، يقول الشاطبي: "وأما إضافة المسمى إلى الاسم، فلا فرق في الحاصل بينها وبين إضافة؛ نحو: غلام زيدٍ ودار فلانٍ، فكما تُعرف هذه الإضافة، وتخصص فكذلك يوم الخميس، وذو زيدٍ؛ لأن المعنى: صاحب هذا الاسم المعروف، كما تقول: غلام زيدٍ المعروف"(٢).

وقد جعلها ابن مالك من الإضافة الشبيهة بالمحضة، وقد سبق أن بينا معنى هذه الإضافة عنده(٣).

قلت: الذي يظهر لي عند التأمل في مثل هذا النوع من الإضافة أنها من إضافة العام إلى الخاص، وذلك أوضح فيها، ولا شك أن بين العام والخاص اشتراك في المعنى لا ينكر، فهي بهذا تكون من إضافة الاسم إلى ما بمعناه، ولا ضير في ذلك، وهو استعمال فاشٍ في العربية.

أما جعلها من إضافة المسمى إلى الاسم ففيه تكلف ظاهر، لا يخفى على ذي لب بصير، ومتى صح حمل الكلام على ظاهره، فالأولى عدم العدول عن ذلك الظاهر إلى التأويل والتقدير، والذي هو لازم لمن قال: إنها من إضافة المسمى إلى الاسم.

---

(١) المقاصد الشافية ٤/٣١.

(٢) المصدر السابق نفسه.

(٣) ينظر ص ١٧ من هذا البحث.

المبحث الثاني

ما اختلف في إضافته

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: إضافة الصفة إلى الموصوف.

المطلب الثاني: إضافة الموصوف إلى الصفة.

المطلب الأول

إضافة الصفة إلى الموصوف

وردت هذه الإضافة في القرآن الكريم، وأقوال العرب شعراً ونثراً، وإليك التفصيل:

أولاً: ما جاء في القرآن الكريم، ومن ذلك:

١- قوله تعالى: ﴿يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ﴾[١]، قال بعضهم: "الظاهر أنه من إضافة الصفة إلى موصوفها؛ أي: الأعين الخائنة" [٢].

٢- قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ تَعَالَى جَدُّ رَبِّنَا﴾ [٣]، في قراءة من قرأ بضم الجيم، والدال[٤]؛ أي: ربنا الجُدُّ؛ أي العظيم [٥].

ثانياً: أقوال العرب:

أ - الشعر:

١- قول الشاعر[٦]:

وكأنّ عافيةَ النّسورِ عليهم ... حُجّ بأسفل ذي المجاز نُزُول

---

(١) سورة غافر من الآية ١٩.

(٢) ينظر: حاشية يس على التصريح ١/٣٤.

(٣) سورة الجن من الآية ٣.

(٤) وهي قراءة حميد بن قيس، ينظر: البحر المحيط ١٠/٢٩٤، ومعجم القراءات ١٠/١١٧، وبلا نسبة في إعراب القراءات الشواذ ٢/٦٢٦.

(٥) ينظر: البحر المحيط ١٠/٢٩٤، وإعراب القراءات الشواذ ٢/٦٢٦.

(٦) البيت لجرير في ديوانه ص ٣٨٢، والاشتقاق لابن دريد ١٢٣، وبلا نسبة في ابن يعيش ٦/٤٥، والارتشاف ٤/١٨٠٨، والشاهد فيه (عافية النسور) حيث أضاف الصفة إلى الموصوف.

قالوا: أراد النسُور العافية[١].

٢- وقول الآخر[٢]:

إنا محيوك يـا سـلمى وإن سقيت كرام النـاس

ب- النثر:

ومن ذلك قولهم: سحق عمامة، وجرد قطيفة، وسمل سربال، وأخـلاق ثياب، وأصلها: عمامة سحق؛ أي مسحوقة، وقطيفة جـرد؛ أي مجـرودة، وهكذا.

وقد اختلف النحاة في توجيه ذلك على أقوال على النحو التالي:

أولاً: ذهب الجمهور[٣]؛ إلى أن إضافة الصفة إلى الموصوف لا تجـوز؛ لأنه لا فرق بين الموصوف وصفته، فهما بمعنى واحد، والشيء لا يجـوز أن يضاف إلى نفسه؛ لأنه لا يتعرّف ولا يتخصص بنفسه.

وما ورد من السماع فإنهم يؤولونه، ويكون التأويل عندهم على تقدير موصوف محذوف، ويقدر إضافة الصفة إلى جنسها، ويجر جنسها بمن؛ لأن الإضافة فيه بمعنى من؛ لأن المضاف إليه جنس للمضاف لا موصوف به؛ إذ الموصوف محذوف، وتقدير الكلام في نحو: جرد قطيفة: شيء جرد من جنس القطيفة، وفي سحق عمامـة: شيء سحق من جنس العمامة، وهكذا يفعل بالباقي.

---

(١) ينظر: الارتشاف ١٨٠٧/٤.

(٢) البيت منسوب للمرقش الأكبر في الخزانة ٣٠١/٦، ولبشامة النهشلي في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٠٠/١، وله لبعض بني قيس بن ثعلبة في ابن يعيش ١٠١/٦، وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٢٣١/٣، والارتشاف ١٨٠٧/٤، والمساعد ٣٣٤/٢، والمقاصد الشافية ٢٥/٤، ٥٣، والشاهد فيه (كرام الناس) حيث أضاف الصفة للموصوف.

(٣) ينظر رأيهم في: شرح الكافية للرضي ٢٧٣/٢، والارتشاف ١٨٠٧/٤-١٨٠٨، وشرح الأشموني ٢٤٩/٢، والتصريح ٣٣/٢.

ولا يخفى على ذي لب ما في هذا التأويل من التكلف والتعسف الشديدين، بغير حاجة ملحّة، والأولى إجراء الكلام على ظاهره، وأن العرب تفعل ذلك إذا اختلف لفظا المتضايفين، وهو كثير يصعب رده، ولو قلنا بتأويل كل ما سمع لبلغنا الغاية في التعسف.

ثانياً: ذهب الكوفيون[١]، وتبعهم طائفة من النحاة إلى جواز إضافة الصفة إلى الموصوف إذا اختلف لفظا المتضايفين، مستدلين بالسماع الوارد في هذه المسألة شعراً ونثراً، وقبل ذلك في كتاب الله تعالى، كما في الآيتين السابقتين[٢].

كما استدلوا بالقياس[٣] على العطف، حيث تعطف العرب الشيء على نفسه إذا اختلف اللفظان، وإن كان الأصل في العطف المغايرة، والمضاف إليه كالمعطوف والمعطوف عليه، ومما ورد في ذلك قول الشاعر[٤]:

فقدّدت الأديم لراهشَيْهِ ... فألفى قولها كذباً ومينا

والمين والكذب بمعنى واحد وعليه فالإضافة عندهم غير محضة

ثالثاً: ذهب الرضي[٥]، **والشاطبي**[٦] إلى أن هذا النوع من الإضافة هو من باب إضافة الخاص إلى العام، يقول الشاطبي: "وأما القسم الثاني: وهو

---

(١) ينظر رأيهم في: الكافية ٢/٢٧٣، والتصريح ٢/٢٥٠.

(٢) ينظر ص ٣٢ من هذا البحث.

(٣) ينظر: حاشية يس على التصريح ٢/٣٤.

(٤) البيت لعدي بن زيد في ديوانه ١٨٣، والدرر ٢/١٦٧، واللسان (م ي ن) وبلا نسبة في الهمع ٢/١٢٩، والشاهد في قوله (كذباً ومينا) حيث عطف المين على الكذب وهما بمعنى واحد.

(٥) شرح الكافية ٢/٢٧٤.

(٦) المقاصد الشافية ٤/٥٥.

إضافة الصفة إلى الموصوف فليس كما زعموا، وإنما المضاف إليه عام، والمضاف خاصّ، فقولك: كرام الناس؛ يريد الكرامَ منهم، والناس ليسوا الكرام فقط، وكذلك شجعان القوم وعقلاء الأهل، وما أشبه ذلك" [١].

وعليه فالإضافة عندهما محضة.

رابعاً: ذهب ابن عصفور[٢] إلى أنها من إضافة الاسم إلى المسمى، حيث قال: "ومن قال: إضافة هذا غير محضة، واستدل بأن فيه إضافة الشيء إلى نفسه، وإضافة الشيء إلى نفسه لا تعرّف ولا تخصص، وهذا عندنا ليس من إضافة الشيء إلى نفسه، ... وأما إضافة الصفة إلى موصوفها فيتخرّج على أن لا يكون فيه إضافة الشيء إلى نفسه، بل يجعل الاسم مضافاً إلى المسمى، فكأن قوله تعالى: " جَدُّ رَبِّنَا "[٣] عظيم هذا اللفظ الذي هو ربنا، كما قالوا: ذو زيد، أي صاحب زيد، الذي هو هذا اللفظ" [٤].

وعليه فالإضافة عنده محضة.

وعدّ ابن مالك[٥] هذه الإضافة من الشبيهة بالمحضة، وقد سبق أن شرحنا قوله[٦]، والذي يظهر لي –والله أعلم– ترجح رأي الكوفيين؛ لقوة أدلتهم سماعاً وقياساً.

---

(١) المصدر السابق نفسه.

(٢) شرح الجمل له ٢/٧١.

(٣) سورة الجن من الآية ٣.

(٤) شرح الجمل ٢/٧١.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٣/٢٣٠-٢٣١.

(٦) ينظر ما سبق ص ١٧.

المطلب الثاني
إضافة الموصوف إلى الصفة

ورد هذا النوع من الإضافة في القرآن الكريم، وأقوال العرب، وسأذكر جملة من الشواهد، التي قال عنها النحاة أن المضاف إليه في الأصل صفة، والمضاف في الأصل موصوف، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: الشواهد من القرآن الكريم، ومن ذلك:

١- قوله تعالى: ﴿وَحَبَّ الْحَصِيدِ﴾[١]،وأصله:الحبُّ الحصيدُ، أي المحصود.

٢- قوله تعالى: ﴿حَقُّ الْيَقِينِ﴾ [٢]، وأصله: الحقُّ اليقينُ.

٣- قوله تعالى: ﴿حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [٣]، وأصله: الحبل الوريدُ.

٤- قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ﴾ [٤]، وأصله: الجانبُ الغربيُّ.

٥- قوله تعالى: ﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ﴾ [٥]، وأصلها: وللدّارُ الآخرةُ.

٦- قوله تعالى: ﴿دِينُ الْقَيِّمَةِ﴾[٦]، وأصلها: دين الملّة القيمة.

❁❁❁❁❁❁

---

(١) سورة ق من الآية ٩.

(٢) سورة الحاقة من الآية ٥١.

(٣) سورة ق من الآية ١٦.

(٤) سورة القصص من الآية ٤٤.

(٥) سورة يوسف من الآية ١٠٩.

(٦) سورة البينة، من الآية ٥.

ثانياً: أقوال العرب:

وقد وردت هذه الإضافة على ألسنة العرب كثيراً[١]، ومن ذلك: قولهم: مَسْجِد الجامعِ، والصلاة الأولى، والحبة الحمقاءِ، وليلةُ القمراءِ، ويوم الأوّلِ، وبابُ الحديدِ، إلى غير ذلك من الأمثلة الكثيرة.

وظاهر الشواهد السابقة إضافة الموصوف إلى صفته؛ إذ المضاف إليه فيها في الأصل صفة للمضاف، ولا شك أن الصفة في المعنى هي الموصوف؛ لأن قولك مثلاً: جاءنا رجلٌ طويلٌ، فكلمة طويلٌ المقصود منها والمعنى بها هو الرجل، فهي تدل عليه وعلى صفة من صفاته، ولا شد أن إضافة الموصوف إلى صفته نوع من أنواع إضافة الشيء إلى نفسه، ولذلك اختلف النحاة في توجيه ما جاء عن العرب من هذا القبيل، على النحو التالي:

أولاً: ذهب البصريون[٢] إلى أن إضافة الموصوف إلى صفته لا تجوز؛ لأنها تؤدي إلى إضافة الشيء إلى نفسه، وذلك ممنوع؛ لأن الشيء لا يتعرّف ولا يتخصص بنفسه.

يقول ابن يعيش: "الصفة والموصوف شيء واحد؛ لأنهما لعين واحدة، فإذا قلت: جاءني زيدٌ العاقلُ، فالعاقل هو زيد، وزيد هو العاقل، ألا ترى أنك إذا سئلت عن كل واحدٍ منهما لجاز أن تفسره بالآخر، فتقول في جواب من العاقلُ؟: زيدٌ، وفي جواب: من زيدٌ؟: العاقلٌ، فإذا كانت الصفة

---

(١) ينظر: شرح ابن يعيش ٣/١٠، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٢٩-٢٣٠، وتمهيد القواعد ٧/٣١٧١، ٣١٨٧ وما بعدها، وموصل النبيل للشيخ خالد الأزهري ٩٦٩.

(٢) ينظر رأيهم في: الإنصاف ٢/٦١، ٤٣٦/٢، وما بعدها، والارتشاف ٤/١٨٠٦، والأشموني ٢/٢٥٠، وموصل النبيل ٩٦٩.

والموصوف شيئاً واحداً لم يجز إضافة أحدهما إلى الآخر، فلا تقول: هذا زيدُ العاقلِ، وهذا عاقلُ زيدٍ بالإضافة، وأحدهما هو الآخر"[١]اهـ.

ولذلك خرّجوا ما ورد من هذا القبيل، وحوّلوه عن وجهه الظاهر، بتقدير موصوف محذوف مجرور، ويكون التقدير عندهم في مثل: حب الحصيد: حب الزرع الحصيد، وفي حق اليقين: حق الأمر اليقين، وهكذا الباقي.

يقول الأستاذ أبو علي الفارسي: "والرابع إضافة الاسم إلى الصفة، وذلك نحو: صلاة الأولى، ومسجد الجامع، فهذا كلام مخرج عن حدّه، والأصل فيه الصلاة الأولى، والمسجد الجامعُ، فمن أضاف فينبغي أن يكون أراد: صلاة الساعة الأولى، من زوال الشمس، ومسجد الوقت الجامع، أو اليوم الجامع" [٢].

وعلل بعضهم منع هذا النوع من الإضافة بأن الصفة تابعة لموصوفها في الإعراب فلو أضيف إليها الموصوف لكانت مجرورة أبداً، ولم تتصور فيها التبعية[٣].

ثانياً: ذهب الكوفيون[٤] إلى أن هذا النوع من الإضافة – أعني إضافة الموصوف إلى صفته– جائزة، ولا تحتاج إلى تكلف حذف أو تقدير أو تأويل، لأن العرب تضيف الشيء إلى نفسه، إذا اختلف اللفظان، وتابعهم على

---

(١) شرح ابن يعيش ٩/٣.

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح ٨٩٣/٢.

(٣) ينظر: شرح الكافية للرضي ٢٧٤/٢، وحاشية الصبان ٢٤٩/٢.

(٤) ينظر رأيهم في: معاني القرآن للفراء ٣٣٠/١-٣٣١، والإنصاف ٤٣٦/٢، وما بعدها.

ذلك: الزمخشري[١]، وابن الطراوة[٢]، وابن طاهر[٣]، وابن خروف[٤]، وأبو القاسم بن القاسم[٥]، وجماعة[٦]، وهو اختيار ابن مالك في شرح التسهيل[٧].

ودليلهم السماع الفاشي في كتاب الله، وكلام العرب[٨]، وردُّ كلّ ما جاء، وتأويله تعسف لا مبرر له.

يقول الفراء: "وقوله: ﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ﴾[٩] جعلت الدار ههنا اسماً، وجعلت الآخرة صفتها، وأضيفت في غيره هذا الموضع، ومثله مما يضاف إلى مثله في المعنى قوله: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ﴾[١٠]، والحق هو اليقين، كما أن الدار هي الآخرة وكذلك: أتيتك بارحة الأولى، والبارحة الأولى، ومنه يوم الخميس، وليلة الخميس، فإذا اتفقا لم تقل العرب: هذا حق الحق، ولا يقين اليقين؛ لأنهم يتوهمون إذا اختلفا في اللفظ أنهما مختلفان في المعنى، ومثله في قراءة عبد الله ﴿وذلك الدين القيمة﴾، وفي قراءتنا ﴿دين القيمة﴾، والقيم والقيمة بمنزلة قولك: رجل راوية، وهّابة للأموال، ووهّاب وراوٍ،

---

(١) المفصل ٧٩.

(٢) ينظر: الارتشاف ١٨٠٦/٤.

(٣) المصدر السابق نفسه.

(٤) ينظر: شرح الجمل له ٦٧٨/٢.

(٥) ينظر: الارتشاف ١٨٠٦/٤.

(٦) الارتشاف ١٨٠٦/٤.

(٧) ينظر: ٢٢٩/٣، وما بعدها.

(٨) ينظر: المقاصد الشافية ٥٢/٤.

(٩) سورة الأنعام من الآية ٣٢.

(١٠) سورة الواقعة، الآية ٩٥.

وشبهه"[١] اهـ.

والذي يظهر لي -بعد تأمل- أن ما ذهب إليه الفراء هو الأقرب، لسلامته من التقدير وإخراج الكلام عن بابه، والأهم من ذلك كله السماع وكثرته، فإذا ورد السماع فيجب أن يحترم المسموع، وبخاصة إذا كان المسموع هو كلام الله تعالى، فتأويل الكلام وإخراجه عن ظاهره بلا مبرر قوي أمر في غاية التعسف. وما تمسكوا به من أن ذلك يؤدي إلى إضافة الشيء إلى نفسه ضعيف؛ لأن العرب تفعل هذا إذا اختلف اللفظان، وكان في أحدهما فضل معنى، والأمثلة على ذلك كثيرة جداً.

أما تعليل بعضهم أن الصفة تابعة للموصوف في الإعراب، فلو أضيف إليها لكانت مجرورة أبداً، ولم تتصور التبعية، فليس بشيء؛ لأن ذلك إنما يكون إذا بقيا على حالهما، فأما مع طلب التخفيف بالإضافة فلا نسلم له، وهو موضع النزاع[٢].

أما نوع الإضافة هنا فقد اختلفوا -أيضاً- فيه على أقوال:

الأول: ذهب الجمهور إلى أن الإضافة محضة؛ لأنها عندهم مؤولة بتقدير موصوف محذوف، يقول المبرد: "ليس من هذا شيء أضيف إلا قد جعل الأول من الثاني بمنزلة الأجنبي، فإضافته راجعة إلى معنى اللام، ومن"[٣].

---

(١) معاني القرآن ١/٣٣٠-٣٣١.

(٢) ينظر: شرح الشافية ٢/٢٧٤.

(٣) ينظر: الأصول ٢/٨.

وهو اختيار أبي حيان[١] -رحمه الله- وعلل ذلك؛ بأنه لا يقع بعد (رُبّ) ولا (ال) ولا ينعت بنكرة، ولا ورد نكرة.

الثاني: ذهب الفارسي[٢] إلى أن الإضافة غير محضة؛ لشبهها بحسن الوجه، فكما أن أصل حسن الوجه: حسن وجهه، فأزيل عن الرفع، أصل صلاة الأولى: الصلاة الأولى، على النعت فأزيل عن حدّه[٣].

الثالث: ذهب ابن مالك إلى أن الإضافة شبيهة بالمحضة لا محضة، إذ قال: "ونبهت -أيضاً- على أن إضافة الاسم إلى ما هو في الأصل صفة كمسجد الجامع واسطة بين المحضة وغير المحضة على أصح القولين؛ لأنها إضافة يتصل ما هي فيه بما يليه إما تتميماً؛ نحو: ﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ﴾[٤]، وإما بجعلها منعوتاً ونعتاً؛ نحو: ﴿وَالدَّارُ الْآخِرَةِ﴾[٥]، وكلا الاستعمالين صحيح فصيح...إلخ"[٦].

والذي يظهر - والله أعلم- أن نوع الإضافة هنا إضافة محضة؛ لأنها أفادت تخصص المضاف بالمضاف إليه، لما في المضاف إليه من زيادة فائدة، وفضل معنى، يقول الرضي: "ويجوز عندي أن تكون أمثلة إضافة الموصوف إلى صفته من باب ﴿طُورِ سَيْنَاءَ﴾[٧] وذلك بأن يجعل الجامع مسجداً

---

(١) التذييل والتكميل ٢٠١/٧.

(٢) ينظر رأيه في: حاشية الصبان ٢٤٩/٢.

(٣) المصدر السابق نفسه.

(٤) سورة يوسف من الآية ١٠٩.

(٥) سورة الأنعام من الآية ٣٢.

(٦) شرح التسهيل له ٢٢٩/٣-٣٣٠.

(٧) سورة المؤمنون من الآية ٢٠.

مخصوصاً، والغربي جانباً مخصوصا، والأولى صلاة مخصوصة، والحمقاء بقلة مخصوصة، فهي من الصفات الغالبة، ثم يضاف المسجد، والجانب، والصلاة، والبقلة، المحتملة إلى هذه المختصة؛ لفائدة التخصيص، فتكون صلاة الأولى، كصلاة الوتر، وبقلة الحمقاء، كبقلة الكزبرة، وجانب الغربي كجانب اليمين"(١).

(١) شرح الكافية له ٢/٢٧٤-٢٧٥.

الفصل الثاني

الإضافة بين اسمين بمعنى واحد، وليس في أحدهما فضل معنى

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: ما اتفق فيه لفظا المتضايفين.

المبحث الثاني: ما اختلف فيه لفظا المتضايفين.

المبحث الأول

ما اتفق فيه لفظا المتضايفين

إذا اتحد لفظا المتضايفين فلا يخلو هذا الاتحاد من أحد أمرين:

الأول: أن يكون الاتحاد في اللفظ دون المعنى، فهذا جائز بلا خلاف، والإضافة فيه معنوية محضة؛ وذلك نحو: هذا أبو الأبِ، وأخو الأخ، وهذه بنت البنتِ، وابن الابنِ، وهذا رأسُ الرأسِ، وعينُ العينِ، ونحو ذلك من الأمثلة الكثيرة.

ووجه جوازها أن معنى المضاف يختلف عن معنى المضاف إليه، ففي قولك: هذا أبو الأب، المقصود بالمضاف الأب الأعلى، وهو الجد وإن علا، أما المضاف إليه فالمقصود به الأب الأقرب.

وكذا ابن الابنِ، أي الحفيد، وبنت البنتِ، ورأس الرأس، فالمضاف المراد به الرأس والذي هو أهم جزء في الإنسان، والمراد بالمضاف إليه رأس القوم، أو رأس العائلة، أي كبيرها، وهكذا.

الثاني: أن يكون الاتحاد في اللفظ والمعنى معاً؛ أي أن يتحد لفظ المضاف والمضاف إليه، ويتحد معناهما؛ نحو: زيدُ زيدٍ، وأسدُ أسدٍ، وهذا النوع منعه أكثر النحاة، وأوجبوا في مثل هذا الاتباع على التوكيد اللفظي(١).

وأجازه الفارسي(٢)، مستدلاً بقول العرب: لقيته يومَ يومٍ، وليلةَ ليلةٍ بالإضافة.

---

(١) ينظر: حاشية الصبان ٢/٢٤٩.

(٢) ينظر رأيه في: شرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٣٣، وتمهيد القواعد ٧/٣١٩٠، وحاشية الصبان ٢/٢٤٩.

قلت: الذي يظهر –والله أعلم– أن ما أجازه الفارسي مخالف لقواعد العرب في كلامها، فالعرب إنا يضيفون مع اتحاد المعنى عند اختلاف اللفظ، وقد سبق(١) أن بينا شواهد كثيرة على ذلك، أما إذا اتحد المعنى واللفظ فلا يضيفون، وإن صح ما استدل به الفارسي من قولهم: لقيته يومَ يومٍ، فينبغي أن يحمل على السماع فيحفظ ولا يقاس عليه.

(١) ينظر مثلاً: ١٣، ١٩، ٢٠ وغيرها.

المبحث الثاني
ما اختلف فيه لفظا المتضايفين

ورد عن العرب أنهم يضيفون الاسم إلى اسم آخر بمعناه إذا اختلف اللفظان وليس في أحدهما فضل معنى، ومما ورد عنهم في ذلك ما يلي:

١- قول الشاعر(١):

فقلت انجوا عنها نجا سيرضكما منها سنام

حيث أضاف الشاعر النجا إلى الجلد، وهما بمعنى واحد، إذ النجا هو الجلد، قال في اللسان: "والنجا مقصور: من قولك: نجوت جلد البعير عنه، وأنجيته إذا سلختيه، ونجا جلد البعير، والناقة نجواً، ونجا، وأنجاه: كشطه عنه، والنجو، والنجا: اسم المنجوّ"(٢)اهـ.

وقال -أيضاً-: "والنجا ما سُلخ عن الشاة أو البعير، والنجا -أيضاً- ما ألقى عن الرجل من اللباس"(٣).

فكأن الشاعر قال: أنجوا عنها جلد الجلد، فلما اختلفت اللفظتان جازت الإضافة.

ويحتمل أن يكون نجا في البيت مصدر منصوب على المصدرية، توكيداً

---

(١) البيت لعبد الرحمن بن حسان، أو لأبي الغمر الكلابي في الخزانة ٣٥٨/٤-٣٥٩، وهو بلا نسبة في اللسان مادة (ن ج و)، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٣٣/٣، وشرح الكافية للرضي ٢٧٥/٢، وتمهيد القواعد لناظر الجيش ٣١٧٥/٧.

والشاهد فيه قوله (نجا الجلد) حيث إضافة الشيء إلى نفسه لاختلاف اللفظ.

(٢) اللسان (ن ج و).

(٣) المصدر السابق نفسه.

لعامله، وحينئذٍ لا شاهد فيه.

٢- وقول الآخر(١):

لم يبق من زغَب طـــار علـــى قـــرا ظهـــره إلا

حيث أضاف الشاعر قرا إلى ظهره، وهما بمعنى واحد، إذ القـــرا هـــو الظهر، قال في اللسان: "القرا: الظهر، وقيل: القرا وسط الظهر، وتثنيتـــه: قَرَيان وقروان، وجمعه أقراء، وقِروان"(٢).

وقال -أيضاً-: "وجمل أقرى: طويل القرا، وهو الظهر"(٣).

٣- وقول الآخر(٤):

كخشرم دَبْرٍ لـــه أزمـــلُ أو الجمرِ حُـــشَّ بصُـــلب

حيث أضاف الخشرم إلى الدبر، وكلاهما اسم للنحل، قال في اللســـان: "الخشرم جماعة النحل، والزنابير، ولا واحد لها من لفظها"(٥).

وقال -أيضاً-: "من أسماء النحل الخشرم، واحدتها خَشْرمة، والخشرم -أيضاً- أمير النحل، وبيتها ذو النخاريب، وفي الحديث: (لتركبُنَّ سنن مـــن

---

(١) البيت بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٢٣٣/٣، والارتشاف ١٨٠٩/٤، وتمهيد القواعد ٣١٧٥/٧.

والشاهد فيه (قرا ظهره) حيث أضاف الاسم إلى ما بمعناه لاختلاف اللفظ.

(٢) اللسان (ق ر ا).

(٣) المصدر السابق نفسه.

(٤) البيت بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٢٣٣/٣، وتمهيد القواعد ٣١٧٥/٧.

والشاهد فيه قوله (خشرم دبر) حيث أضاف الاسم إلى ما بمعناه لاختلاف اللفظ.

(٥) اللسان (خ ش ر م).

كان قبلكم ذراعاً بذراع حتى لو سلكوا خشرم دبر لسلكتموه)(١)، وهو مأوى النحل والزنابير والدبر، قال: وقد يطلق عليها أنفسها والدبر: النحل"(٢)اهـ.

٤- ومن ذلك ما أورده الرضي نقلاً عن نهج البلاغة من قولهم: (لنسخ الرجاء منهم شفقات وجلهم)(٣)، وقولهم: (رخاء الدّعة)(٤)، وقولهم: (سكائك الهواء)(٥)، حيث أضافوا شفقات إلى الوجل، وهما بمعنى واحد، قال في اللسان: "الشفق: الخوف، تقول: أنا مشفق عليك؛ أي خائف، والشفق -أيضاً-: الشفقة؛ وهو: أن يكون الناصح من بلوغ النصح خائفاً على المنصوح"(٦).

والوجل: الخوف(٧)، فهما بمعنى واحد.

وكذا الرخاء والدعة بمعنى واحد، فالرخاء هو سعة العيش(٨)، والدعة كذلك. وسكائك الهواء كذلك، من هذا الباب؛ لأن السكائك جمع السُّكاكة وهي السُّكاك، قال في اللسان: "والسُّكاك، والسُّكاكة: الهواء بين

---

(١)

(٢) اللسان (خ ش ر م).

(٣) نهج البلاغة ١١٠، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٧٥.

(٤) نهج البلاغة ٨٢، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٧٥.

(٥) نهج البلاغة ٢٦، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٧٥.

(٦) اللسان مادة (ش ف ق).

(٧) اللسان مادة (و ج ل).

(٨) اللسان مادة (ر خ و).

السماء والأرض، ومنه حديث علي عليه السلام: (شقّ الأرجاء وسكائك الهواء)(١)" اهـ.

وقد اختلف النحاة في هذا النوع من الإضافة على أقوال كالتالي:

الأول: ذهب الكوفيون(٢) -وعلى رأسهم الفراء(٣)- إلى جواز ذلك، إذا تحقق الشرط، وهو اختلاف لفظ المتضايفين.

وحجتهم في ذلك السماع، وهو كثير يصعب دفعه واطّراحه.

ووافقهم كثير من النحاة المتأخرين كابن مالك(٤)، والرضي(٥)، والذي يقول بعد ذكره للمسألة، وذكر رأي الفراء: "ولو قلنا إن بين الاسمين في كل موضع فرقاً لاحتجنا إلى تعسفات كثيرة"(٦).

قال في اللسان: "ويقوى قول الفراء قولهم: عِرق النساءِ، وحبل الوريد، وثابت قطنة، وسعيد كرزٍ"(٧).

الثاني: ذهب البصريون إلى منع ذلك، وعدم جوازه؛ لأن فيه إضافة الشيء إلى نفسه، والشيء عندهم لا يضاف إلى نفسه، لأنه لا يتخصص ولا

---

(١) اللسان مادة (س ك ك).

(٢) ينظر الخلاف في الإنصاف ٤٣٦/٢، وما بعدها، وشرح الكافية للرضي ٢٧٥/٢، وموصل النبيل ٩٦٩.

(٣) ينظر: معاني القرآن ٣٣٠/١-٣٣١.

(٤) ينظر: شرح التسهيل له ٢٣٣/٣.

(٥) ينظر شرح الكافية له ٢٧٥/٢.

(٦) شرح الكافية ٢٧٥/٢.

(٧) اللسان مادة (ن ج و) ٣٠٧/١٥.

يتعرّف بها(١)، وما ورد عن العرب مما يوهم أنه من إضافة الشيء إلى نفسه يؤول.

قلت: الذي تطمئن إليه النفس، ويقبله العقل أن العرب تضيف الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان لضرب من التخفيف، أو لشيء من التخصيص أو التعريف كما مرّ(٢)، وتأويل كل ذلك مدعاة للتعسف ورد ما ورد عن العرب، وإخراجه عن ظاهره، ولا ضرر لو قلنا بجواز ذلك، وبخاصة أنّ الشواهد الكثيرة تبيحه، فلا حاجة إلى التأويل ملحة، ومن الحكمة الأخذ بما قالته العرب في مثل هذا، والله أعلم.

(١) ينظر: الخصائص ٣/٢٤، والإنصاف ٢/٤٣٦ وما بعدها.

(٢) ينظر ما سبق ص ١٦.

الخاتمة

بسم الله والحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات، وتكمل بذكره العبارات، وبعد:

فإن إضافة الاسم إلى موافقة في المعنى قد منعها بكافة أشكالها جمهور النحاة من البصريين، وأجازها الكوفيون بشرط اختلاف لفظي المضاف والمضاف إليه، واستدلوا على ذلك بالسماع، والحق معهم، والحجّة في صالحهم؛ لأن دفع كثير من الشواهد، أو تأويلها على غير وجهها الذي سيقت من أجله تحكم وتعسف لا مبرر له، وبخاصة إذا كانت هذه الشواهد من القرآن الكريم، ثم الموثوق به من شواهد العرب في كلامها شعراً ونثراً.

وهذا النوع من الإضافة، وقع النحاة بسببه في تعارض في قواعدهم التي يقعدونها يصعب دفعه، فهم في الوقت الذي يمنعون إضافة الاسم إلى نفسه، نجدهم يوجبون هذه الإضافة في العلم واللقب إذا جاءا مفردين؛ نحو: هذا سعيد كرزٍ، ويتحججون بتأويل الأول بالمسمى والثاني بالاسم.

ومن المعلوم أن التأويل إنما يلجأ إليه حين تعارض القاعدة مع ظاهر النص، وهم هنا قالوا بالوجوب ابتداء، فكأنهم يوجبون التأويل قبل التقعيد، ولو قالوا: بجواز هذا النوع من الإضافة لسلموا من الانتقاد.

أضف إلى ذلك أن العرب تضيف الاسم إلى ما بمعناه إذا اختلف اللفظان، وهذا واضح في كلامهم، إما لكون المضاف إليه فيه زيادة في المعنى، وبه يتعرف أو يتخصص المضاف، بعد أن تنوسي وجهل حاله حتى عاد كالنكرة، وذلك ظاهر في نحو: هذا سعيد كرزٍ، وإما لضرب من التخفيف.

وإذا كانوا يفعلون هذا لضرب من التخفيف كما في نحو: خشرم دبـــرٍ، ففعلهم هذا مع شيء من التخصيص أو التعريف من باب أولى.

التوصيات:

يوصي الباحث نفسه والباحثين، بدراسة كثير من المسائل الخلافية، والتي غلب فيها صوت المانعين، وتأمل ما ورد فيها من شواهد، خاصة الشـــواهد القرآنية، وإبداء الرأي، فلغتنا العربية لغة متجددة وليست جامدة، كما أن قواعدها ليست بمنأى عن التطوير وإعادة النظر، لا أقول حذفاً وإنما تعديلاً بزيادة أو توسيعاً مقنناً يتخذ من المسموع عمدة ومتكأ، والله أسأل أن يلهمنا الصواب ويجزل لنا من عنده الثواب. وصلى الله وسلم على نبيه وصـــحبه وسلم.

فهرس المصادر والمراجع

١- القرآن الكريم.

٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان، تحقيق: د. رجب عثمان، ط١ - ١٤١٨هـ/١٩٩٨م، مكتبة الخانجي - القاهرة.

٣- الاشتقاق لابن دريد، تحقيق: عبد السلام هارون، ط٣، مكتبة الخانجي - القاهرة.

٤- الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، ط٣ - ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م - مؤسسة الرسالة.

٥- الأضداد للأنباري، نشر أوغست هفنر - ١٩١٣م، المطبعة الكاثوليكية - بيروت.

٦- إعراب القراءات الشواذ لأبي البقاء العكبري، تحقيق: محمد السيد أحمد عزوز، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م، عالم الكتب.

٧- أمالي الزجاجي للزجاجي، تحقيق: عبد السلام هارون، ط٢ - ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٨- الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١- ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، المكتبة العصرية - بيروت.

٩- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هاشم الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١ - ١٤١٥هـ/١٩٩٤م، المكتبة العصرية - بيروت.

١٠- البحر المحيط في التفسير لأبي حيان، إعداد: مكتب البحوث والدراسات، بعناية الشيخ/ عرفان العشا حسونة، ط١ - ١٤١٣هـ/١٩٩٢م، دار الفكر.

١١- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط١- ١٤١٩هـ/١٩٩٩م، دار القلم - بيروت.

١٢- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري، دار الفكر.

١٣- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش، تحقيق: أ.د. علي محمد فاخر، وأ.د. جابر محمد البراجة، وأ.د. إبراهيم جمعة العجمي وآخرون، دار السلام، ط١- ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

١٤- حاشية الصبان، دار الفكر.

١٥- حاشية الخضري، تصحيح الشيخ محمد البقعاوي، ط١ - ١٤١٥هـ/١٩٩٥م، دار الفكر.

١٦- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي. تحقيقه عبد السلام ط٣ -١٩٨٩م - مكتبة الخانجي- القاهرة.

١٧- الخصائص لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار. دار الكتاب العربي - بيروت.

١٨- الدرر اللواح على همع الهوامع للشنقيطي، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، ط١ - ١٤٢١هـ/٢٠٠١م، عالم الكتب - القاهرة.

١٩- ديوان الأعشى، مؤسسة الرسالة - بيروت.

٢٠- ديوان بشر بن أبي حازم، تحقيق: عزة حسن، منشورات دار الثقافة - دمشق، ط٢، ١٩٧٢م.

٢١- ديوان جرير، دار صادر - بيروت.

٢٢- ديوان لبيد بن ربيعة، تحقيق: إحسان عباس، منشورات وزارة الإعلام - الكويت.

٢٣- ديوان ذي الرمة، تحقيق: د. عبد القدوس أبو صالح، ط٣، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

٢٤- ديوان عدي بن زيد، تحقيق: محمد جبار المعيبد، منشورات وزارة الثقافة والإعلام الجمهورية العراقية.

٢٥- ديوان الفرزدق، شرح الأستاذ: علي فاعور، ط١: ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، دار الكتب العلمية - بيروت.

٢٦- شرح ابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م، مكتبة طيبة للنشر والتوزيع.

٢٧- شرح ابن يعيش، عالم الكتب - بيروت، مكتبة المتنبي - القاهرة.

٢٨- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد. ود. محمد بدوي المختون، ط١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م، هجر للنشر والتوزيع.

٢٩- شرح الجمل لابن خروف، تحقيق: د. سلوى محمد عرب، ط١، ١٤٠٨هـ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث - مكة المكرمة.

٣٠- شرح الجمل لابن عصفور، تحقيق: د. صاحب أبو جناح.

٣١- شرح ديوان الحماسة للمرزوقي، نشر أحمد أمين وعبد السلام هارون - قاهرة - القاهرة، ١٩٥١-١٩٥٣م.

٣٢- شرح شذور الذهب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١، ١٩٩٢م، المكتبة العصرية - بيروت.

٣٣- شرح شواهد الإيضاح لابن بري. تحقيق: د. عيد مصطفى، درويش، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م.

٣٤- شرح كافية ابن الحاجب للرضي. تحقيق: إميل بديع يعقوب، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، دار الكتب العلمية - بيروت.

٣٥- شرح الكتاب لأبي سعيد السيرافي، راجعه أ.د. حسين نصار، مطبعة الكتب والوثائق القومية – القاهرة.

٣٦- الشعر والشعراء لابن قتيبة، تحقيق: د. مفيد قميعة، دار الكتب العلمية – بيروت.

٣٧- الكتاب لسيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٣، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، عالم الكتب.

٣٨- لسان العرب لابن منظور، ط٣، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م، دار صادر – بيروت.

٣٩- مجاز القرآن لأبي عبيدة، تحقيق: فؤاد سزكين – القاهرة، ١٩٥٤م.

٤٠- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق: محمد كامل بركات، ط١، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي – مكة المكرمة.

٤١- معاني القرآن للفراء، تحقيق: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار السرور – بيروت، لبنان.

٤٢- معجم القراءات لعبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين للطباعة والنشر.

٤٣- المفصل في علم العربية للزمخشري، ط١، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م، المكتبة العصرية صيدا – بيروت.

٤٤- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، د. عبد المجيد قطامش، ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م، مركز إحياء التراث الإسلامي – مكة المكرمة.

٤٥- المقتضب للمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب – بيروت.

٤٦- المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني، تحقيق: كاظم بحر المرجـــان، ط١، ١٩٨٢م، منشورات وزارة الثقافة والإعلام - الجمهورية العراقية.

٤٧- موصل النيل إلى نحو التسهيل، للشيخ خالد الأزهري، تحقيق: ثريا عبـــد السميع إسماعيل، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، ١٤١٨هـــ.

٤٨- نهج البلاغة لعلي بن أبي طالب، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، طبعـــة عيسى الحلبي - القاهرة، ١٩٦٣م.

النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري، تحقيق: د. محمد عبد القادر أحمـــد، دار الشروق، ١٤٠١هـــ/١٩٨١م.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٣٢٧
أهمية الموضوع وأسباب اختياره	٣٢٨
خطة البحث	٣٢٨
منهجي في هذا البحث	٣٣٠
التمهيد	٣٣١
تعريف الإضافة	٣٣١
أقسام الإضافة	٣٣٢
الفصل الأول : الإضافة بين اسمين بمعنى واحد وفي أحدهما معنى	٣٣٥
المبحث الأول: ما اتفق على جواز إضافته	٣٣٧
المطلب الأول : ما تحتاج الإضافة فيه إلى تأويل	٣٣٩
المسألة الأولى : إضافة المسمى إلى الاسم	٣٤١
المسألة الثانية : إضافة الاسم إلى المقصود بالنسبة	٣٤٧
المطلب الثاني : ما لا تحتاج الإضافة فيه إلى تأويل	٣٥٧
إضافة العام إلى الخاص	٣٥٩
المبحث الثاني : ما اختلف في إضافته	٣٦١
المطلب الأول : إضافة الصفو إلى الموصوف	٣٦٣
المطلب الثاني : إضافة الموصوف إلى الصفة	٣٦٧
الفصل الثاني : الإضافة بين اسمين بمعنى واحد وليس في أحدهما فضل معنى .	٣٧٥